

مصر وقناة السويس

رستور القناة ومعنى السيادة المصرية

لباحث دبلوماسي كبير

كان انشاء قناة السويس في أرض مصر نذير سوء لمصر ، كما كان نذير الخير والرخاء لتجارة الغرب وصناعته ؛ ولم يكن مصر من انشاء القناة في أرضها سوى التاعب الخالدة ، وما زالت بسبب هذه القناة عرضة لفروض مؤلمة من الاستعباد الأجنبي ، كما أنها ما تزال عرضة لدوان الاستعمار ووثباته ؛ وقد شعرت مصر مرة أخرى بما يمكن أن يجره عليها وجود هذه القناة في أرضها من ضروب الشر والأذى ، في الآونة الحاضرة التي يوشك أن يضطرم فيها النضال بين دولتين من دول الاستعمار ، هما إيطاليا الثروثة السابجة في أحلام عظمتها الجديدة ، وبريطانيا العظمى التي تسيطر فعلاً على قناة السويس وتدعى عليها لنفسها حقوقاً خاصة ما تزال مصر تنازع فيها ولما كانت مصر ما تزال ترتبط بحكم الظروف في شؤونها

قال الراوي : ورأيتهما قد أذنت لي وأنصتت لكلامي ، وكأنا كانت تسمعي أعتذر اليها ، واستيقنت أن ليس بي إلا الحزن عليها والرأء لها ، فبعت أشد حياء من العذراء في أيام الحيدر

ثم قلت : نعم كان ذلك الزمن سقيماً ولكنها سفاحة فن ... لاسفاحة عربية وتصعلك كما هي اليوم فنظرت الى نظرة لن أنساها ؛ نظرة كأنها تدمع ، نظرة تقول بها : ألسن انسانية ؟ فلم أملك أن قلت لها : تعالي نعالى وجاءت أحلى من الأمل للمعرض ستحت به الفرسة ، ولكن ماذا قلت لها وماذا قالت ؟

مفتحة

(لها بقية) (طنطا)

الى الفتان (الحائر) : اكتب لي أيها للسكين عنوانك ، فان موضوعك لا يحسن أن يكتب فيه إلا إليك . إن شيطانك يأرجل كأنه درس الفقه

ومصايرها الحيوية بتطورات السياسة الانكليزية ، فأنها تجرد نفسها اليوم عرضة لأخطار هذه الحرب الاستعمارية التي تصر إيطاليا على اضرامها في شرق أفريقية ؛ وإذا كانت انكلترا تلح شبح الخطر من جراء هذه الغورة الفاشستية على امبراطوريتها الاستعمارية ، وعلى سيادتها في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر ، وتزمع على ما يبدو أن تقاوم هذا الخطر ، وأن تسحق المطامع الإيطالية إذا اقتضى الأمر بقوة النار والسيوف ، فان مصر تجرد نفسها من جراء ارتباطها بانكلترا ، ومن جراء موقعها الجغرافي وحراستها الأسيمة لقناة السويس في أخرج مراكز وأدق . ماذا يكون موقف مصر إذا أصرت إيطاليا على مشروعها الاستعماري وأعلنت الحرب على الحبشة ، وماذا يكون مصير قناة السويس طريق إيطاليا الوحيد إلى ميدان القتال ؟ بل ماذا يكون موقف مصر إذا تقاوم الأمر ، ونشبت الحرب بين انكلترا وإيطاليا ، ومصر تجاور إيطاليا من جهة الغرب ، وثغورها لا تبعد أكثر من سبعين ساعة عن مراكز الأسطول الإيطالي ؟ هذه فروض خطيرة مزعجة ، ولكنها أضحت تلوح في الجو قوية تكاد تنقض سواعدها بين آونة وأخرى ؛ ومن ثم كانت موضع الاهتمام من جانب السياسة الانكليزية ومن جانب ولاية الأمر في مصر

وأول ما يشغل مصر في الآونة الحاضرة مسألة قناة السويس ، ومدى ما يمكن أن يكون لمصر ، سواء بمفردها أو بالاتحاد مع انكلترا من حق في اغلاقها وقت نشوب الحرب الافريقية ، وهذا يفرض أن الحرب لم تنمط طرفي النزاع الأصليين : أعني لإيطاليا والحبشة ؛ ففي هذه الحالة تعتبر مصر من الوجهة الدولية في حالة حياد بالنسبة للدولتين ، ولكنها لن تكون كذلك في الواقع لأن قناة السويس تندو في هذه الحالة طريقاً حريباً لإيطاليا ، وفتحها في وجه السفن والقوات الإيطالية لا يمكن أن يحقق معنى الحيطة ، بل يكون وسيلة امانونة إيطاليا على افتراس الحبشة التي ترتبط مصر بها بروابط تاريخية ودينية وثيقة ، ولمصر كما لانكلترا مصلحة حيوية في ألا تقع منطقة تانا والنيل الأزرق في يد دولة قوية كإيطاليا يكون وجودها في تلك المنطقة خطراً على ماء النيل

وقد قيل لنا أخيراً إن فقهاء الدولة المصرية بحثوا مسألة قناة

دستوراً خاصاً من سبع عشرة مادة ، أساسه جيدة القناة الثامنة وحرية الملاحة المطلقة فيها وقت الحرب والسلام . وقد نص في ديباجتها على أن الغرض من عقدها هو «الاتفاق الحر على نظام نهائي يكفل في كل الأوقات ولكل الدول حرية الملاحة في قناة السويس» . وكفلت المادتان الأولى والرابعة هذه الحرية فيما يأتي :

المادة الأولى - « تبقى قناة السويس حرة ومفتوحة دائماً أيام الحرب والسلام سواء لجميع السفن التجارية أو الحربية دون أى تفریق في جنسياتها

وعلى هذا فالدول الموقعة متفقة فيما بينها على ألا تحس حرية المرور في القناة أثناء الحرب أو السلم

ولا تخضع القناة مطلقاً إلى مزاولة حق الحصار »

المادة الرابعة - « تبقى القناة مفتوحة وقت الحرب ممرراً حراً حتى لسفن الدول المتحاربة وفقاً لنص المادة الأولى . وقد اتفق المتفاوضون أعلاه على ألا تعرض القناة لمزاولة أى عمل حربي أو أى عمل من شأنه أن يعجز بحرية الملاحة في القناة ذاتها أو في موانئ الوصول إليها ، أو في قطاع من هذه الموانئ طوله ثلاثة أميال بحرية ، وهذا حتى لو كانت الدولة المتهامة هي إحدى الدول المتحاربة

ولا يجوز لسفن الدول المتحاربة المارة بالقناة وقت الحرب أن تزود من المؤن في القتال أو موانئه إلا بالقدر الضروري ؛ ويجب عليها أن تخترق القناة بسرعة ؛ ويجب أن تبقى أربع وعشرون ساعة بين خروج سفينة حربية من أحد نفور القناة وبين قيام سفينة تابعة للدولة معادية »

ففي هاتين المادتين جوهر دستور قناة السويس ، وعليهما يستند أنصار النعابة الإيطالية في القول بأن مصر لا تستطيع اغلاق القناة مطلقاً حتى ولو أعلنت إيطاليا الحرب على الحبشة ، وانخفضت القناة أثناء الحرب ممرراً لأساطيلها وجنودها

بيد أن هنالك في معاهدة استانبول نصاً هاماً تضمنته المادة الثالثة عشرة ، وهو أنه « فيما عدا التبعات المنصوص عليها صراحة في مواد هذه المعاهدة ، فإن ما لجلالة السلطان من حقوق السيادة ، وما لسمو الخديو من حقوق بمقتضى فرمانات لا يمس بأي حال »

السويس ومدى ما لمصر من حق في اغلاقها إذا اقتضت الضرورات الدولية ، وقيل لنا إنهم انتهوا إلى تقرير حق مصر في اغلاقها في وجه الفريقين المتحاربين إذا نشبت حرب إيطالية حبشية . ونحن ممن يأخذون بحق مصر في اغلاق القناة سواء من الوجهة الدولية أو الوجهة الواقعية كما سنفصل بعد ، ولكن الذي لفت نظرنا في مباحث فقهاء الدولة المصرية هو أنهم انتهوا إلى تقرير حق مصر في اغلاق القناة من طريق لا نعتقد أنه خير الطرق ولا خير الأسانيد لتدعيم هذا الحق . ذلك لأنهم استندوا على ما قيل لنا في تقريره إلى ميثاق تحريم الحرب الأمريكي أوميثاق كلوج الذي عقد في باريس في أغسطس سنة ١٩٢٨ وانضمت مصر إليه إلى جانب الدول الموقعة عليه . وميثاق تحريم الحرب كما نذكر ، ينص على استنكار الدول الموقعة للحرب كأداة للسياسة القومية ، وعلى تهبها ألا تلجأ لحل المنازعات الدولية مهما كانت أنواعها وأسبابها إلا للوسائل السلمية . وقد وقع ميثاق تحريم الحرب في باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ ، وفي ٤ سبتمبر التالي أبلغت مصر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقرر انضمامها للميثاق بصيغته الأصلية دون التسليم بأي تحفظ أبدى بشأنه ، والمقصود بالتحفظات هنا ما أبدته بعض الدول الاستعمارية مثل بريطانيا من الاحتفاظ في ردودها بحقوق وتحفظات معينة في تسوية علاقتها مع الدول التي تعتبرها واقعة تحت سيطرتها أو نفوذها

ويلوح لنا أن ميثاق تحريم الحرب لا يمكن أن يعتبر سنداً كافياً لما نراه من حق مصر في اغلاق القناة . وفي رأينا أن هذا الحق يمكن استناده من جانب مصر إلى حقوق السيادة القومية . ذلك أن مصر قد حلت بمقتضى التطورات الدولية منذ الحرب عمل الدولة المتهامة الذاهبة واستعادت سيادتها القومية كاملة بانتهاء التبعية المتهامة الاحمية ، وأضحت لها من الوجهة الدولية مالاية دولة من حقوق السيادة الأرضية . هذا من الوجهة العامة . وأما من حيث مراكز القناة الدولي ، فقد وضمت معاهدة استانبول التي عقدت في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بين الباب العالي ، وبريطانيا العظمى ، والنمسا والمجر ، وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وهولندا ، وروسيا ، لقناة السويس

سنة ١٨٨٨ ، وهذا اعتراض له قيمته من الوجهة الفقهية لولم تكن معاهدة سنة ١٨٨٨ قد غيرت في كثير من أجزائها بفعل التطورات الدولية ؛ وليس المقصود هنا إلغاء المعاهدة برمتها ، وإنما المقصود نسخ حق حرية الملاحة المطلق الذي قرره المعاهدة ، لأنه يتدفق في مثل الظروف الحاضرة خطراً على سلام العالم ، فضلاً عن أنه خطر على مصر ذاتها

هذا ومن جهة أخرى فإن هنالك حالة فعلية لا يمكن إغفالها ،

- هي أن القناة تقع فعلاً تحت سيطرة القوات الانكليزية ، وانكثرا تدعى عليها بمقتضى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ حقولاً تؤيدها هذه الحالة الفعلية ، وبما كان من اعتراض مصر على المسائل المحتفظ بها في تصريح فبراير ، فإنه لا شك أن هذه الحالة الفعلية هي لب المسألة كلها ، وإذا كانت مصر تفكر حقاً في إغلاق القناة إذا أقدمت إيطاليا على إضرار نار الحرب ، فإنها سوف تفعل ذلك بالتفاهم التام مع انكثرا ؛ وقد يؤيد تصرف الدولتين في ذلك قرار يصدر من عصبة الأمم بتوقيع العقوبات الاقتصادية المنصوص عليها في الميثاق ضد إيطاليا ، ويكون إغلاق القناة وقتئذ ذا صبغة دولية محضة ، ويكون في عرف العالم كله وسيلة من الوسائل التي تتدرج بها مصر وانكثرا لصون السلام العالمي الذي نصر إيطاليا الفاشستية على تكديره تحقيقاً لشهواتها الاستعمارية (***)

ففي هذا النص ما يؤيد حقوق السيادة المصرية التي ترجع إليها حق مصر في إغلاق القناة . ذلك أن حقوق السيادة التي كانت للدولة الألمانية على مصر قد آلت إلى مصر ذاتها بمقتضى معاهدة الصلح (معاهدة سيفر) أولاً ، ثم بمقتضى معاهدة لوزان (سنة ١٩٢٣) ؛ فمصر من الوجهة الدولية هي صاحبة السيادة الأراضية على قناة السويس ، ولا يحسد من هذه السيادة سوى حقوق الامتياز الممنوح لشركة القناة وهي حقوق استغلال تجارية فقط ؛ ولكن يحسد من الوجهة الفعلية ما تدعيه انكثرا لنفسها في تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ من تحفظات يتناق أحدها بحق انكثرا في الدفاع عن المراسلات الامبراطورية ، والقناة في نظر انكثرا شريان من شرايينها الهامة

وفي مصر أن تدعم حقها في إغلاق القناة ، باعتباره حقاً من حقوق السيادة القومية ، أولاً بميثاق عصبة الأمم حيث ينص في المادة العشرين على ما يأتي : « يمتد أعضاء العصبة بأن الميثاق الحال يلبي كل التمهيدات أو الاتفاقات الخاصة التي تتعارض مع نصوصه ، وتتعهد بالألا تعقد في المستقبل أية معاهدة تتعارض مع هذه النصوص » ، ولما كان دستور العصبة يقوم على فكرة السلام العام بين الأمم ، وعلى مبدأ حسم المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، فإن هذا الدستور الذي يجعل من قناة السويس وقت الحرب ، طريق حرب يزيد في ضررها وأخطارها ، يجب أن يعتبر وثيقة قديمة تنافي روح العصر ونصوص الميثاق . وثانياً بميثاق تحريم الحرب حيث ينص في المادة الثانية منه على أن الدول الموقعة عليه تقرر بأن تسوية المشاكل والمنازعات الدولية أيا كان نوعها وأسبابها يجب ألا يعالج إلا بالوسائل السلمية ومصر طرف في هذا الميثاق مثل إيطاليا

ونذكر أن السنور موسوليني قد أدلى في بعض أحاديثه الأخيرة ، أن مصر وانكثرا لا تستطيعان إغلاق قناة السويس لأن المادة ٢٨٢ من معاهدة الصلح (معاهدة فرساي) ، وهي التي تنص على المعاهدات والاتفاقات التي يبق مفعولها بين ألمانيا والحلفاء ، قد ذكرت معاهدة أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بدستور القناة ضمن المعاهدات النافذة الباقية (فقرة ١١ من المادة المذكورة) ؛ وميثاق عصبة الأمم هو جزء من معاهدة فرساي ، فليس فيه إذاً ما يمكن أن يتخذ سنداً لإلغاء معاهدة

أُقربت لجنة التأليف والترجمة والنشر
الطبعة السادسة من كتاب :

تاريخ الأدب العربي

في جميع عصوره

بقلم الأستاذ أحمد حسن الزيات

وهذه الطبعة تقع في زهاء خمسمائة صفحة من القطع المتوسط ، وتكاد — لما طرأ عليها من الزيادة والتفجيج — تكون مؤلفاً جديداً تقرأ منها نموذجاً في هذا العدد والأعداد التالية